في أعقاب الإعلان عن توسعها في سنغافورة

«إيفا للاستثمارات الفندقية» و«كابيتاس الدولية» توقّعان اتفاقية لتطوير سلسلة فنادق يوتل في السعودية

وقّعت شركة ايفا للاستثمارات الفندقية، التابعة والمملوكة بالكامل لشركة ايفا للفنادق والمنتجعات، اتفاقية لتأسيس مشروع حصري مشترك مع شركة كابيتاس جروب الدولية تقوم ايفا للاستثمارات بموجبها بتطوير سلسلة فنادق جديدة تحت العلامة التجارية المعروفة «يوتل». ويأتي هذا الاعلان في اعقاب اعلان شركة ايفا للفنادق والمنتجعات مؤخرا عن توقيعها عقدا لادارة فندق جديد في سنغافورة تحت العلامة التجارية «يوتل».

وفي تعليق له على الاتفاقية الموقعة، صرح الرئيس التنفيذي لشركة ايفا للاستثمار الفندقي جو سيتا، «نعتقد أن مفهوم يوتل للضيافة الفريد من نوعه سيكون متناسبا تماما مع السوق السعودي. فيوتل تقدم غرفا عصرية تتسم بأعلى معايير الراحة التي توفرها الفنادق الفخمة للمسافرين وبأسعار مدروسة تتناسب وطبيعة المسافرين الى المملكة سواء لأداء فريضتي الحج والعمرة او للقيام بالاعمال التجارية».

ومن خلال المشروع المشترك الجديد، تكون كابيتاس شريكا حصريا لشركة إيفا للاستثمار الفندقي في عمليات تطوير فنادق يوتل في المملكة، حيث ستقوم إيفا باستثمار رأس المال الأساسي في المشاريع وإدارة أصول الفنادق بعد تطويرها، في حين ستقوم «يوتل» بدور المشغل للفنادق، وستقدم خدمات تتلاءم مع الثقافة المحلية وتلبي جميع متطلبات السوق في كل منطقة ستعمل فيها في المملكة.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لكابيتاس جروب الدولية نفيد صديقي: «ما من شك أن هذه الاتفاقية تعد فرصة واعدة لشركتنا تمكننا من استقطاب هذه العلامة التجارية العالمية المعروفة بابتكارها وتفردها في مجال الضيافة إلى السوق السعودي النامي حيث من المتوقع ان يرتفع معدل الانفاق في قطاع السياحة من 75 مليار ريال سعودي حاليا الى 117 مليار ريال سعودي في 2022».

وأضاف صديقي «تنتمي «يوتل» إلى فئة الفنادق الفخمة الاقتصادية التي توفر مزايا الرفاهية لضيوفها، وتستهدف نطاقا واسعا من العملاء ـ من رجال الأعمال والمعتمرين والحجاج. سنقوم في المرحلة الأولى بتحديد مواقع في جدة والرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة لتنفيذ مشاريع يوتل المستقبلية، وقد بدأنا بالفعل الحديث مع بعض أصحاب الأراضي، ونرجو توسيع هذه المناقشات في الفترة القادمة مع شركاء محتملين آخرين يرغبون في استثمار أراضيهم في مشاريع ناجحة».

وقد تم استيحاء المفهوم المبتكر لفنادق يوتل من مقاعد الدرجة الأولى في الطائرات على يد سيمون وودروف ـ مؤسس شركة «يو»، وجيرارد غرين ـ الرئيس التنفيذي لشركة يوتل، حيث يمنح النزلاء فخامة غير مسبوقة في نطاق أصغر من نظيره في غرف فنادق الخمس نجوم الاعتيادية، وهو يوفر أسرة فارهة، وأجواء مجددة للنشاط وتبعث على الحيوية مستمدة من تدرجات اللون الأرجواني، بالإضافة إلى حائط يوتل الذكي الذي يتضمن شاشة تلفاز مسطحة، وعدة مقابس كهربائية، ومنفذا لتوصيل جهاز الآي بود.

وتتميز فنادق يوتل بمواقعها داخل المطارات ومراكز المدن، وهي متواجدة في مطاري هيثرو وغاتويك في بريطانيا، ومطار سكيفول في العاصمة الهولندية أمستردام، وفي ميدان تايمز سكوير بمدينة نيويورك. وقد وقعت يوتل مؤخرا اتفاقية لتدخل سوق سنغافورة.

واختتم جو سيتا التصريح بالقول: «نحن سعداء جدا لتكوين هذه الشراكة مع كابيتاس جروب الدولية. وتشكل كابيتاس جروب قيمة مضافة لارتباطها الوثيق والقريب من السوق والمقدرة الكبيرة على الجمع بين الخبرة التقنية في العقارات والفهم العميق للامور المالية والتجارية في مجال التنمية العقارية في المملكة العربية

تقرير الشال

19307,556 ملايين دينار جملة المصروفات الفعلية للسنة المالية 2013/2012

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أرقام الحساب الختامي للدولة، للسنة المالية 2013/2012، حيث بلغت جملة المصروفات الفعلية نحو 19307,556 ملايين دينار، (وهو الأعلى منذ السنة المالية 2009/2008)، في حين كانت اعتمادات المصروفات في الموازنة قد قدرت بنحو 21240 مليون دينار، أي بوفر بلغ نحو 1932,444 مليون دينار، أو ما نسبته 9,1٪ عن تلك الاعتمادات.

وذكر تقرير الشال أن الوفر كان في المصروفات الفعلية من تلك المقدرة في السنوات المالية 2002/2001، 2003/2002، 2004/2003، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، 2009/2008، 2010/2009، 2011/2010 و2012/2011، قد بلغ نحو 10٪، 9,9٪، 7,2٪، 3,9٪، 5,1٪، 7,3٪، 14,2٪، 3,7٪، 7,2٪، 7,1٪ و12,5٪، على التوالي، بمتوسط حسابي بسيط يبلغ نحو 8,2٪، بما يعنيه من أن وفر السنة المالية 2013/2012 أعلى من المعدل، وهو أمر طيب.

وعلى مستوى أبواب الموازنة، كانت الوفورات النسبية الأعلى في مصروفات الباب الثالث ـ وسائل النقل والمعدات والتجهيزات ـ الذي بلغت مصروفاته الفعلية نحو 158,7 مليون دينار، من أصل اعتماداته البالغة 477 مليون دينار، أي ان نسبة الوفر فيه بلغت نحو 66,7٪، أي ما قيمته نحو 318,3 مليون دينار، لكنه باب صغير لا يؤثر، كثيرا، في الوفر الكلي للموازنة.

وكان ثاني أعلى الوفورات النسبية في مصروفات الباب الرابع ـ المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة ـ وهو أكثر الأبواب نفعا في تأثيرات الإنفاق العام الإيجابية على الاقتصاد المحلي، إذا استثنينا منه ما يخص الاستملاكات العامة، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 1651,8 مليون دينار، من أصل اعتماداته البالغة 2162 مليون دينار، أي ان نسبة الوفر فيه بلغت نحو 23,6٪، أي ما قيمته نحو 510,2 ملايين دينار، وهو يمثل ثاني أكبر الوفورات بالأرقام المطلقة، أما أكبر الوفورات بالأرقام المطلقة فقد كان في مصروفات الباب الثاني ـ المستلزمات السلعية والخدمات ـ وبلغت قيمته نحو 528,3 مليون دينار أو نحو 12,7٪، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 3640,7 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة 4169 مليون دينار، ويمثل، في معظمه، الطلب الحكومي على السلع الاستهلاكية أي ان اعتمادات هذا الباب، فقط، كانت قريبة من اعتمادات الموازنة العامة، كلها، للسنة المالية 2000/1999 (نحو 4,3 مليارات دينار)، وما صرف منه في السنة المالية الفائتة، فعلا، قارب ما صرف على الموازنة العامة، كلها، في تلك السنة، وهو مؤشر على خطورة انفلات السياسة المالية.

وبلغ وفر الباب الأول ـ المرتبات ـ ما قيمته نحو 314,5 مليون دينار أو نحو 6,1٪، ورغم أن مصروفاته الفعلية بلغت نحو 4831,5 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة 5146 مليون دينار، فإنها لا تمثل الواقع، ولابد من إضافة رقم مماثل، على أقل تقدير، تصرف من الباب الخامس، وتمثل رواتب العسكريين وأجورهم، في الجيش والشرطة، والموازنات المستقلة والملحقة والمحول إلى التأمينات الاجتماعية، أي ان المصروف الفعلي على هذا الباب يفوق ضعف الرقم المعلن أو يبلغ نحو 10,5 مليارات دينار.

وأخيرا، بلغ وفر الباب الخامس ـ المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية ـ ما قيمته نحو 261,2 مليون دينار، أو نحو 2,8٪، إذ بلغت اعتماداته في الموازنة 9286 مليون دينار، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 9024,8 مليون دينار.

وبلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 32008,543 ملايين دينار، (وهي الأعلى منذ السنة المالية الفائتة 2012/2011)، في حين كانت جملة الإيرادات المقدرة في الموازنة نحو 13932,392 مليون دينار، وبلغت الزيادة في جملة الإيرادات المحصلة نحو 18076,151 مليون دينار، أي بزيادة على المقدر بلغت نسبتها نحو 129,7٪، وبلغت الإيرادات النفطية الفعلية ضمنها نحو 29969,672 مليون دينار، أي ما نسبته نحو 93,6٪، من جملة الإيرادات المحصلة، بزيادة بلغت نحو 17201,493 مليون دينار، عن الرقم المقدر في الموازنة والبالغ نحو 12768,179 مليون دينار، أي بزيادة عن المقدر بلغت نسبتها نحو 134,7٪. وبلغت الإيرادات غير النفطية الفعلية نحو 2038,870 مليون دينار، بارتفاع ملحوظ عن تقديرات الموازنة البالغة نحو 1164,213 مليون دينار، أي بما نسبته نحو 75,1٪، وهو أمر طيب، وإن كان هامشيا، في تأثيره على تمويل الموازنة.

وبناء على ذلك، فإن فائض الموازنة الفعلي المحقق، في السنة المالية 2013/2012، قد بلغ نحو 12700,987 مليون دينار، بانخفاض عن الفائض المحقق في السنة المالية التي سبقتها، والبالغ نحو 13228,658 مليون دينار وبنحو ـ4٪، وهو الفائض الفعلي الرابع عشر، على التوالي، وثاني أعلى رقم مطلق.

وبينما نحن نستعير مصطلح الفائض من علم المالية العامة، إلا أنها استعارة للتعريف، وهي خطأ من الناحية العلمية، فالفائض في علم المالية العامة هو زيادة الإيرادات الضريبية على النشاط الاقتصادي عن المصروفات، بينما هو في حال الكويت استبدال أصل عيني بأصل نقدي.

وأشار التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في 2012، وذلك حسب التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي التي نشرتها الإدارة المركزية للإحصاء، الى أن حجم الناتج قد بلغ نحو 51289,6 مليون دينار، (أي بطرح: الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبتان وإضافة: رسوم الواردات)، أي ما يعادل نحو 183,2 مليار دولار. وقد عدلت الإدارة أرقام عام 2011 إلى الأدنى، قليلا، جدا، لتصبح نحو 44323 مليون دينار، بدلا من نحو 44409,3 ملايين دينار، أي إن نسبة التعديل بلغت نحو ـ0,2٪، وليبلغ معدل النمو الاسمي، في عام 2011، مقارنة بمثيله في عام 2010 نحو 29٪، بعد أن كان نحو 29,2٪. وعليه، فإن معدل النمو الاسمي في عام 2012، مقارنة بعام 2011 سجل ارتفاعا بنسبة 15,7٪. وارتفع نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي، من 9595 دينارا، في عام 2010، إلى نحو 12203 دنانير في عام 2011، وإلى نحو 13413 دينارا في عام 2012، وهو ما يعادل 47900 دولار، أي بارتفاع بلغت نسبته 9,9٪. ويظل أوليا ومتأخرا 8 شهور عن نهاية العام، وسنويا أي غير فصلي، واسميا أي من دون أخذ أثر التضخم في الاعتبار، لذلك ننصح بقراءة أرقامه ولكن من دون الاعتداد كثيرا، بها، وهناك جهد مشكور يبذل لتحسينها.

وأضاف التقرير أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بلغ نحو 19124,2 مليون دينار، أي ما نسبته 37,3٪، من الناتج المحلي الإجمالي، علما بأن هذه النسبة كانت نحو 44,8٪ و38,2٪، في عامي 2010 و2011 على التوالي، وارتفع صافي الادخار من نحو 22981,8 مليون دينار في عام 2011، إلى نحو 26988,3 مليون دينار في عام 2012، أي بارتفاع بلغت نسبته 17,4٪، وبلغت نسبة صافي التكوين الرأسمالي نحو 9,4٪، من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ما زالت متدنية جدا، ونحتاج إلى ضعفيها، إذا أردنا تحفيز الاقتصاد المحلي، شريطة ارتباط إنفاقه بخفض مستوى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المحلي، وهي تتسع حاليا.

وبلغ نصيب استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي نحو 32119,9 مليون دينار، مرتفعا من نحو 26896,1 مليون دينار في عام 2011، أي بارتفاع بلغت نسبته 19,4٪ نتيجة ارتفاع الأسعار في سوق النفط العالمي وزيادة كمية الإنتاج أيضا، كما بلغت مساهمته، شاملا الخدمات ذات الصلة في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 62,8٪، مرتفعا من نحو 60,9٪، في عام 2011. وسترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد، بما نسبته 5,4٪، إذا أضفنا مساهمة المنتجات النفطية المكررة، وبلغ نصيب القطاعات غير النفطية نحو 20920,8 مليون دينار، مرتفعة من نحو 18965,2 مليون دينار، أي بارتفاع بلغت نسبته 10,3٪، وبلغت مساهمة هذه القطاعات، في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 40,8٪، منخفضة من نحو 42,8٪.

تراجع مخصصات «التجاري» بنحو 4,2 ملايين دينار بنسبة 8,9٪ بنهاية الربع الثاني

استعرض تقرير الشال الاقتصادي نتائج أعمال البنك التجاري الكويتي، لفترة الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، التي أشارت إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 7,8 ملايين دينار، مقارنة بنحو 450 ألف دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2012، أي ما يعادل 7,4 ملايين دينار، أو ارتفاع بنسبة 1643,6٪، وتراجعت إيرادات الفوائد خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2013، بنحو 6,7 ملايين دينار، أي ما نسبته 11,4٪، وصولا إلى 52,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 58,9 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، مقارنة بتراجع مصروفات الفوائد، بالقيمة نفسها، والبالغة 6,7 ملايين دينار، الأمر الذي أدى إلى حفاظ البنك على قيمة صافي إيرادات الفوائد الثابتة، حين بلغت نحو 42,5 مليون دينار، للفترتين، وقد انخفض صافي هامش الفائدة (الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) إلى نحو 5,29٪، في نهاية يونيو 2013، من نحو 5,55٪، للفترة نفسها من العام السابق 2012. وارتفعت الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 66,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 62 مليون دينار، للفترة نفسها، من عام 2012، أي إن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 4,9 ملايين دينار، حيث سجل البنك أرباحا بلغت نحو 3,2 ملايين دينار من ربح استبعاد موجودات معلقة للبيع، خلال ما مضى من عام 2013 ولغاية نهاية يونيو 2013، وارتفع بند الإيرادات من الأتعاب والعمولات بنحو 621 ألف دينار، وصولا إلى 14,5 مليون دينار، مقارنة مع 13,8 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بنحو 4,5٪، وارتفع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 1,4 مليون دينار، إلى نحو 1,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 243 ألف دينار، للفترة ذاتها من عام 2012.

من جهة أخرى، ذكر التقرير أن مصروفات التشغيل للبنك ارتفعت بما قيمته 1,4 مليون دينار، عندما بلغت نحو 16,1 مليون دينار، مقارنة بنحو 14,7 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، إذ ارتفع كل من بند مصاريف موظفين بنحو 1,8 مليون دينار، حين بلغ 9,4 ملايين دينار، مقارنة مع 7,6 ملايين دينار، في النصف الأول من العام السابق، وبند الاستهلاك والإطفاء بنحو 372 ألف دينار، حين بلغ 470 ألف دينار مقارنة بما قيمته 98 ألف دينار، في النصف الأول من العام السابق، بينما تراجع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 802 ألف دينار، حين بلغ 6,3 ملايين دينار، مقارنة بما قيمته 7,1 ملايين دينار، في النصف الأول من العام السابق، وقد تراجعت المخصصات بنحو 4,2 ملايين دينار أي بنسبة بلغت 8,9٪، حين بلغت 42,6 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 46,8 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 10,24٪، بعد أن بلغ نحو 0,57٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

35,396 مليار دينار إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية نهاية يونيو الماضي

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد انخفض بما قيمته 185 مليون دينار، ليصبح 1,455 مليار دينار، في نهاية يونيو 2013، بعدما كان 1,640 مليار دينار، في نهاية مارس 2013. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمدا، برصيد 1,455 مليار دينار (1,640 مليار دينار في نهاية مارس 2013)، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء»، فيما بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة سنة 1٪، ولمدة سنتين 1,125٪، ولأكثر من سنتين 2٪، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 97٪ من إجمالي أدوات الدين العام (نحو 96,25٪ في نهاية مارس 2013). وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1,455 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 2,8٪، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012، البالغ نحو 51,3 مليار دينار .

وأضاف التقرير أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 27,987 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 55,7٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 648,4 مليون دينار، عما كان عليه في نهاية مارس 2013، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2,4٪. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10,677 مليارات دينار، أي ما نسبته 38,2٪، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 10,323 مليارات دينار في نهاية مارس 2013)، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 6,529 مليارات دينار، أي ما نسبته 61,2٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 2,716 مليار دينار، أي ما نسبته 25,4٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,086 مليار دينار، وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7,269 مليارات دينار، أي ما نسبته 26٪ من الإجمالي، (نحو 7,206 مليارات دينار، في نهاية مارس 2013)، ولقطاع التجارة نحو 2,534 مليار دينار، أي ما نسبته 9,1٪، (نحو 2,494 مليار دينار، في نهاية مارس 2013) ولقطاع المؤسسات المالية ـغير البنوكـ نحو 1,764 مليار دينار، أي ما نسبته 6,3٪، (نحو 1,826 مليار دينار، في نهاية مارس 2013.

وأشار إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 35,396 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 70,4٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 906,7 ملايين دينار، عما كان عليه في نهاية مارس 2013، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2,6٪، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ـلا يشمل الحكومةـ نحو 30,512 مليار دينار، أي ما نسبته 86,2٪، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار، منها، نحو 27,490 مليار دينار، أي ما نسبته 90,1٪، وما يعادل نحو 3,022 مليارات دينار بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأميركي، مقارنة بنهاية مارس 2013، فقد واصل انخفاضه على كل من العملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0,394 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,454 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,512 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,483 نقطة، لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية مارس 2013، نحو 0,394 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0,465 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,513 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0,470 نقطة، لودائع 12 شهرا أي إن الفروق ظلت ثابتة تقريبا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار، مقابل الدولار الأميركي، نحو 284,329 فلسا، لكل دولار، بارتفاع طفيف جدا بلغ نحو 0,03٪، مقارنة بالمتوسط الشهري لمارس 2013، عندما بلغ نحو 284,245 فلسا، لكل دولار.

«زين» تطرح باقات eeZee اللامحدودة الجديدة لعملاء الدفع المسبق

كشفت زين أكبر شبكة اتصالات متطورة في الكويت عن حملتها الجديدة تحت شعار «حول إلى زين واجعل حياتك eeZee» حيث طرحت باقات eeZee اللامحدودة الجديدة والتي تشمل المكالمات وخدمات الإنترنت في باقات متعددة والتي توفر مكالمات غير محدودة مع باقات إنترنت عالية السرعة، حيث سيتمكن عملاء الدفع المسبق ولأول مرة في الكويت بالاستمتاع بالمكالمات غير المحدودة وإنترنت الجيل الرابع 4G LTE معا في باقة واحدة مخفضة السعر.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أنها قامت بتصميم خدمات eeZee اللامحدودة لعملاء الدفع المسبق حتى توفر العديد من الباقات المختلفة التي تناسب جميع احتياجات عملائها من خدمات المكالمات والإنترنت عالي السرعة، مشيرة إلى أن هذه الباقات ستقدم لعملاء زين قيمة مضافة تمنحهم فرصة التمتع بسرعات عالية على أجهزتهم الذكية.

وبينت زين أن خدمات eeZee اللامحدودة متوافرة في باقات يومية وأسبوعية وشهرية تنقسم إلى قسمين، حيث تبدأ باقة الإنترنت من الجيل الرابع 4G LTE مع المكالمات غير المحدودة من 3,5 دنانير/2GB يوميا أو 17 دينارا/6GBG أسبوعيا أو 57 دينارا/12GB شهريا، أما باقة الإنترنت 3G مع المكالمات غير المحدودة فتبدأ من 2,750 دينار/1GB يوميا أو 15 دينارا/4GB أسبوعيا أو 49 دينارا/3GB شهريا، حيث صممت الشركة هذه الباقات الفريدة من نوعها لتتناسب مع جميع احتياجات عملائها من أصحاب الدفع المسبق.

وأوضحت زين انها حريصة على توفير أفضل الخدمات وأحدث التقنيات لقاعدة عملائها التي تعتبر الأكبر في الكويت بما يتناسب مع متطلباتهم واحتياجاتهم، حيث ان الشركة تعمل باستمرار على تطوير كافة خدماتها لتواصل جهودها نحو طرح أحدث الخدمات للمحافظة على المكانة التي وصلت إليها في السوق.

«الدولي»: نجاح حملة «بطاقات ڤيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهبية»

انتصار السويدي تسلم الجائزة إلى عبير الأربش

مع انتهاء حملته «بطاقات ڤيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهبية»، الحملة الأكبر والأضخم التي يقدمها بنك محلي كمكافأة لعملائه، والتي وزع فيها جائزة قيمة كانت عبارة عن 2 كيلو من الذهب الخالص على 13 من عملائه المحظوظين من حملة بطاقات «ڤيزا الدولي» بنوعيها الذهبية والبلاتينية، استقبلت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي، الفائزة في السحب الذي أجراه البنك أخيرا على المرحلة الثانية والأخيرة من حملته الترويجية الضخمة عبير ناصر الأربش، وسلمتها جائزتها وهي عبارة عن سبيكة ذهبية بزنة 100 غرام.

السويدي التي أكدت حرص البنك على طرح المزيد من الخدمات والحملات الميسرة أمام عملائه بين الحين والآخر، أشادت بحسن اختيار البنك لشعار الحملة «بطاقات ڤيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهبية» لكونه يعكس حقيقة مضمونها والهدف من تدشينها، كحملة غير مسبوقة، مكنت العملاء من مضاعفة فرص فوزهم بقيمة الجائزة مقابل كل عملية شراء بمبلغ 10دنانير باستخدام بطاقة «ڤيزا الدولي» سواء داخل الكويت أو خارجها.

وقالت السويدي: «إن هدف بنك الكويت الدولي من وراء طرح حملته الذهبية تلك على امتداد أربعة أشهر تقريبا خلال الفترة الماضية من تاريخ 12 مارس، وحتى تاريخ 8 من شهر يوليو الماضي من هذا العام، هو لإدخال الفرحة والسعادة الى قلوب ونفوس عملائه بعد ان خصهم بجوائزه الذهبية القيمة، مؤكدة ان «الدولي» لا ينفك عن طرح منتجاته المتنوعة وخدماته المبتكرة وحملاته التسويقية والترويجية الجاذبة أمامهم، أيا كانت رغباتهم وتطلعاتهم بما يتناسب والمكانة التي يتبوؤها على خارطة المصارف المحلية والإقليمية، كمؤسسة مالية وطنية كبرى تفخر بتاريخها المضيء وبسجلها الحافل بالنجاحات وبالإنجازات، لاسيما لجهة الخدمات المتميزة التي يخص بها عملاءه ليبقى دائما عند ثقتهم وعند حسن ظنهم به.